المستقبلي الكونفدرالي، مبنياً على تلك المبادرة الفلسطينية الجادة: كما ان الاطار السياسي لهذه العلاقة استند الى قرارات القمم العربية، ابتداء من قمة الرباط [العام] ١٩٧٤.

ثانياً: من هذه المرحلة التأسيسية، انطلقت العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية في فترة ما بعد الغزو الصهيوني للبنان العام ١٩٨٢. ويذكر الجميع أن تلك المرحلة شهدت ظهور «مشروع ريغان»، الذي رفضته منظمة التحرير [الفلسطينية]. وفي تلك المرحلة ايضاً ظهر تحول استراتيجي ايجابي على الصعيد العربي، تبلور في مشروع السلام العربي الذي اقرته قمة فاس، وقدمت من خلاله تصوراً عربياً شاملاً لمسألة السلام العادل. ولقد رأت منظمة التحرير [الفلسطينية] في هذا المشروع، بعداً سياسياً هاماً، خاصة وانه يحظى بتأييد عالمي واسع.

وقد كان توجه منظمة التحرير الفلسطينية، آنذاك، مركّزاً على اهمية التوصل مع الاردن الى علاقة على اساس المصير المشترك، توثق باتفاق مبادئ يرسم صيغة التحرك المشترك، استناداً الى المشروع العربي للسلام، خاصة بعد تعطّل عمل اللجنة السباعية التي كان قد انيط بها التحرك لتنفيذ قرارات قمة فاس.

غير ان تباين المواقف بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية حول «مشروع ريغان»، الذي كان يلقى تجاوباً من [قبل] الحكومة الاردنية، أوجد اختلافاً على هدف السعي المشترك، وانتهت تلك المرحلة دون اتفاق.

ثالثاً: وفي أواخر العام ١٩٨٤ وأوائل العام ١٩٨٥، بدأت مرحلة جديدة استهلت بمبادرة الملك حسين بالموافقة على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان. وقد توثقت نتائج المباحثات والحوارات التي جرت بين الجانبين في حينها في اتفاق ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥، والذي سمي «مشروع العمل المشترك الاردني ـ الفلسطيني». وعلى اساس هذا الاتفاق، وفي حدود نصوص بنوده، تم وضع خطة تحرك سياسي مشترك، على الصعيد الدولي، من اجل توفير ظروف ملائمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام، وفق التصور الفلسطيني، والعربي، لصيغة وصلاحيات هذا المؤتمر. وقد وعد الطرف الاردني، من جانبه، بأن يبذل، مع اشقائه العرب، جهوداً لدى الولايات المتحدة الاميركية لحملها على القبول بصيغة الحل الدولي الشامل والعادل. ومع فهم المنظمة لحقائق الموقف الاميركي، وتعنته تجاهها وتجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، الا انها، كانت ترى ان ذلك لا يتعارض مع ان يبذل الاردن جهوداً في محاولة التأثير على الموقف الاميركي.

ولقد قام الاردن، من جانبه، بمحاولات في هذا الاتجاه استغرقت عدة شهور. وكانت نتيجتها، وحسبما ابلغ الاردن المنظمة بها، هي استمرار الموقف الاميركي في رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير؛ واصرار الولايات المتحدة على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية المسبق بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وعلى اعلان المنظمة عن وقف الكفاح المسلح، [وذلك] مقابل موافقة الولايات المتحدة على قبول اشتراك المنظمة في المؤتمر الدولي ضمن وفد مشترك. كما تركت الولايات المتحدة [الاميركية] الباب مفتوحاً لحق اسرائيل في رفض ما لا تراه مناسباً او ما يتعارض مع مصالحها.

رابعاً: لقد كررت المنظمة موقفها المعلن منذ البداية تجاه القرار ٢٤٢ لانه يتجاهل جوهر القضية الفلسطينية، سواء على صعيد الارض والشعب أو الحقوق أو التمثيل. وأوضحت انها ان قبلت بالقرار دون اقترانه بحق تقرير المصير كأساس لمؤتمر دولي للوصول الى تسوية في الشرق الاوسط، فانها تكون قد قبلت بالغاء القضية الفلسطينية من جدول اعمال المؤتمر، الذي سيتحول لمناقشة الموضوعات الحدودية فقط. كما ان هذا القرار، الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية على انها قضية لاجئين، جرى تفسيره في بيان فاس ـ ٢ بيان في [تشرين الأول] أكتوبر ١٩٧٧ على ان المقصود بذلك اللاجئين العرب واليهود!

ان المطلوب، كما بينت منظمة التحرير الفلسطينية، وفق الشرعية الدولية، وقرارات الامم المتحدة، والقرارات العربية، ووفق الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، هو حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها: